

Distr.: General
25 June 2004
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة التاسعة والخمسون

البند ٩٦ من القائمة الأولية*

تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية
ودورة الجمعية العامة الاستثنائية الرابعة والعشرين

تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية ودورة الجمعية العامة
الاستثنائية الرابعة والعشرين

تقرير الأمين العام

موجز

يُقدّم هذا التقرير عملاً بقرار الجمعية العامة ١٣٠/٥٨. وفي إطار التحضير للاستعراض العشري الذي سيجري في عام ٢٠٠٥ لتقييم التقدم المحرز في مواصلة تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية واستعراض نتائج دورة الجمعية العامة الاستثنائية الرابعة والعشرين، يشير التقرير إلى مختلف المواضيع ذات الأولوية التي نظرت فيها لجنة التنمية المستدامة منذ اختتام مؤتمر القمة المذكور في آذار/مارس ١٩٩٥. كما يقدم تحليلاً للاستنتاجات المتفق عليها التي اعتمدها اللجنة بشأن تلك المواضيع، ويختار بعض المسائل التي يبدو أنها محط اهتمام خاص بعد انقضاء عشر سنوات.

* A/59/50 و Corr.1.



المحتويات

الفقرات الصفحة

أولا -	مقدمة		١-٤	٣
ثانيا -	المواضيع ذات الأولوية التي نظرت فيها اللجنة ١٩٩٦-٢٠٠٤		٥-١٠	٣
ثالثا -	تحليل نتائج أعمال اللجنة المتعلقة بمواضيعها ذات الأولوية		١١-٢٢	٥
ألف -	الجوانب الاجتماعية للعولمة		١٥-١٦	٧
باء -	سياسات الاقتصاد الكلي والأهداف الاجتماعية على الصعيدين الوطني والدولي		١٧-٢٠	٨
جيم -	قدرة الحكومات على الاضطلاع بسياسات اجتماعية		٢١-٢٢	١٠
رابعا -	استنتاج وتوصية		٢٣-٢٤	١٢
المرفق	المواضيع ذات الأولوية التي نظرت فيها لجنة التنمية الاجتماعية: ١٩٩٦-٢٠٠٦			١٤

أولا - مقدمة

١ - أُعد هذا التقرير عملاً بقرار الجمعية العامة ١٣٠/٥٨ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣، الذي طلبت فيه الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يقدم تقريراً إلى الجمعية عن تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية ودورة الجمعية العامة الاستثنائية الرابعة والعشرين. و التقرير هو العاشر ضمن سلسلة التقارير التي أعدت بشأن هذا الموضوع منذ انعقاد مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية في كوبنهاجن في آذار/مارس ١٩٩٥.

٢ - وفيما يتعلق بمتابعة واستعراض مواصلة تنفيذ الالتزامات التي جرى التعهد بها في مؤتمر القمة والمبادرات الأخرى التي اتفق عليها في الدورة الاستثنائية الرابعة والعشرين، أكدت الجمعية العامة، في قرارها ١٣٠/٥٨، من جديد أن اللجنة ستواصل تحمل المسؤولية الرئيسية في هذا الصدد، وشجعت الحكومات والوكالات المتخصصة لمنظومة الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها المعنية، والمجتمع المدني على مواصلة تقديم الدعم لأعمالها.

٣ - وفي القرار نفسه، أشارت الجمعية إلى أن اللجنة ستجري استعراضاً عشرياً لتقييم التقدم المحرز في مواصلة تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي إضافة إلى استعراض نتائج دورة الجمعية العامة الاستثنائية الرابعة والعشرين، ودعت اللجنة إلى أن تحيل إليها، عن طريق المجلس الاقتصادي والاجتماعي، النتائج الموضوعية لهذا الاستعراض، وذلك لكي تنظر فيها في عام ٢٠٠٥.

٤ - وقد يكون من المفيد الإشارة، فيما يتعلق بهذا التقرير وفي إطار التحضير لاستعراض عام ٢٠٠٥، إلى مختلف المواضيع ذات الأولوية التي نظرت فيها لجنة التنمية الاجتماعية منذ احتتام مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية. ومن ثم فإن التقرير يسعى إلى تقييم وتحليل الاستنتاجات المتفق عليها التي اعتمدها اللجنة بشأن كل واحد من تلك المواضيع، واختيار بعض المسائل التي يبدو أنها محط اهتمام خاص بعد انقضاء عشر سنوات.

ثانياً - المواضيع ذات الأولوية التي نظرت فيها اللجنة: ١٩٩٦-٢٠٠٤

٥ - جدير بالإشارة أنه في أعقاب مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، جرى توسيع اختصاصات لجنة التنمية الاجتماعية لتمكينها من الاضطلاع بدورها بوصفها الهيئة الحكومية الدولية الرئيسية المسؤولة عن متابعة نتائج مؤتمر القمة. وقررت الجمعية العامة في قرارها ١٦١/٥٠ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥، أن تشكل لجنة التنمية الاجتماعية بعد تنشيطها، إلى جانب المجلس الاقتصادي والاجتماعي والجمعية العامة، عملية حكومية ثلاثية

للمتابعة. وعهدت للجنة بالمسؤولية الرئيسية عن متابعة واستعراض تنفيذ نتائج مؤتمر القمة، فيما تمثلت مهمة المجلس في توفير التوجيه والتنسيق عموماً، أما الجمعية العامة فكانت مهمتها تتمثل في الاضطلاع بدور صياغة السياسات.

٦ - وبموجب القرار ١٩٩٦/٧ المؤرخ ٢٢ تموز/يوليه ١٩٩٦، قرر المجلس الاقتصادي والاجتماعي أنه لكي تضطلع اللجنة بولايتها الموسعة، ينبغي أن تضع برنامج عمل متعدد السنوات، من خلال اختيار مواضيع محددة ومعالجتها من منظور مترابط ومتكامل. كما اعتمد المجلس هيكلًا جديدًا لجدول أعمال وبرنامج عمل اللجنة في إطار العنوان العام "متابعة مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية". وبعد عقد الدورة الاستثنائية الرابعة والعشرين للجمعية العامة في حزيران/يونيه ٢٠٠٠، نقح العنوان فأصبح "متابعة مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية والدورة الاستثنائية الرابعة والعشرين للجمعية العامة". ويتضمن مرفق هذا التقرير قائمة بالمواضيع ذات الأولوية للسنوات ١٩٩٦-٢٠٠٦.

٧ - واختارت اللجنة بدايةً ثلاث مسائل أساسية من المسائل التي تناولها مؤتمر القمة العالمي، وهي القضاء على الفقر، وتحقيق العمالة الكاملة والمنتجة، وتعزيز التكامل الاجتماعي، بوصفها مواضيعها ذات الأولوية. ومن بين المواضيع الأخرى المختارة: توفير الخدمات الاجتماعية للجميع، والحماية الاجتماعية، وتكامل السياسات الاجتماعية والاقتصادية، والتعاون الوطني والدولي من أجل تحقيق التنمية الاجتماعية، وتحسين فعالية القطاع العام.

٨ - وتم إرسال جميع نتائج أعمال اللجنة بشأن هذه المواضيع إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي. وفي حين أرسلت بعض تلك النتائج لمجرد "توجيه انتباه المجلس إليها"، فإن بعضها الآخر أُحيل إلى المجلس كإسهامات في الأجزاء الرفيعة المستوى من دوراته الموضوعية، ولاتخاذ "إجراءات المتابعة المناسبة". على أن نتائج أخرى وجهت إلى الهيئات التحضيرية لدورات الجمعية العامة الاستثنائية، بما فيها الدورات المتعلقة بالتنمية الاجتماعية، ومراقبة المخدرات، والتنمية المستدامة. وأُرسلت إلى المجلس "بقصد الاعتماد" الاستنتاجات المتفق عليها بالنسبة لعام ٢٠٠٣ والمتعلقة بـ "التعاون الوطني والدولي من أجل التنمية الاجتماعية" واستنتاجات عام ٢٠٠٤ بشأن تحسين فعالية القطاع العام. وتبغى الإشارة إلى أن اللجنة في ما توصلت إليه من استنتاجات متفق عليها لعام ٢٠٠٢ بشأن تكامل السياسات الاجتماعية والاقتصادية دعت المجلس، في جزئه الرفيع المستوى، إلى دراسة أهمية تكامل السياسات الاجتماعية والاقتصادية في تعزيز تنمية الموارد البشرية والنهوض بعملية التنمية. ولم تتمكن

اللجنة من اعتماد النتائج المتفق عليها في عام ٢٠٠١ بشأن الموضوع ذي الأولوية "تعزيز الحماية الاجتماعية والحد من حالات الضعف في ظل عالم يتحول إلى العولمة".

٩ - على أنه لم يجر عموماً بحث تلك النتائج من حيث الموضوع في نطاق المجلس الاقتصادي والاجتماعي. ومن المؤمل أن يتم، في سياق قرار الجمعية العامة ٢٧٠/٥٧ بـ ٢٣ المؤرخ ٢٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٣ بشأن المتابعة المتكاملة لنتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة، دراسة التفاعل بين المجلس ولجنة التنمية المستدامة وغيرها من اللجان الوظيفية التابعة له، وتعزيزه بحيث يصبح من الممكن أن تسهم نتائج عمل اللجنة بطريقة مباشرة أكثر في تطوير السياسات من جانب المجلس.

١٠ - وفيما يتعلق بمحتوى وطول تلك الاستنتاجات المتفق عليها، فقد تراوحت من حيث طولها بين ١١ و ٨٣ فقرة. ويلاحظ أن اللجنة ظلت تسعى على مدى السنوات إلى اعتماد نتائج قصيرة. كما تغيرت محتوياتها من كونها شديدة التفصيل، بحيث تشمل أكبر قدر ممكن من الجوانب ذات الصلة، إلى محتويات ذات صبغة أعم. وقدمت اقتراحات في الفترة الأخيرة لاعتماد قرارات بدلا من استنتاجات متفق عليها، على أن النتائج المتعلقة بمواضيعها ذات الأولوية ظلت، حتى عام ٢٠٠٤، ترد في شكل استنتاجات متفق عليها.

ثالثا - تحليل نتائج أعمال اللجنة المتعلقة بمواضيعها ذات الأولوية

١١ - إن النصوص التي اعتمدها لجنة التنمية الاجتماعية على مدى السنوات على شكل استنتاجات متفق عليها بشأن المواضيع ذات الأولوية من أجل تنفيذ نتائج مؤتمر القمة غنية وزاخرة بالمعلومات. فهي لا تتسم بالوفاء لروح النص الذي اعتمدته جميع البلدان في كوبنهاغن في عام ١٩٩٥ وتوجهاته وأهدافه وحسب، حيث قام بتمثيل عدد كبير منها رؤساء الدول أو الحكومات، كما إنها تقدم في غالب الأحيان قيمة مضافة سواء من حيث التوصيات المتعلقة بالسياسات أو من حيث توضيح القضايا المعقدة، لا سيما عندما تكون مصحوبة في تقرير اللجنة بموجزات إضافية حول المداولات التي تجريها الفرق. وقد لوحظ هذا الغنى بشكل خاص خلال السنوات الأولى التي تلت مؤتمر القمة، عندما نظرت اللجنة على التوالي في قضايا الفقر والعمالة والتكامل الاجتماعي والخدمات الاجتماعية والمساهمة في استعراض الخمس سنوات. وقد أصبح الأخير جزءا من نتائج دورة الجمعية العامة الاستثنائية الرابعة والعشرين. وبعد استعراض الخمس سنوات الذي أجرته اللجنة في عام ٢٠٠٠، مرت بمزيد من الصعوبات المرتبطة بمفهوم المواضيع ذات الأولوية، واختيار ومعالجة المواضيع التي يمكن لها أن تضيف عليها قيمة مضافة مقارنة "بالصيغة المتفق عليها" سابقا. بيد أن نتيجة جوهرية تحققت مثلاً في عام ٢٠٠٢ عندما أجرت اللجنة حواراً معمقاً وخلصت إلى

استنتاجات قيمة متفق عليها حول مسألة تكامل السياسات الاقتصادية والاجتماعية. كما اعتمدت اللجنة في عامي ٢٠٠٣ و ٢٠٠٤، في إطار النظر في مواضيعها ذات الأولوية، قرارات هامة بشأن التعاون من أجل تنفيذ الأهداف الاجتماعية الخاصة بالشراسة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا.

١٢ - وقد نُقِلَت هذه النتائج التي خلصت إليها اللجنة إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي واعترِفَ بها عموماً و”أُحيطَ بها علماً“. ومع أن معرفة مدى تأثير هذه الإسهامات على مداورات المجلس ومقرراته لا يمكن أن تتم إلا من خلال إجراء تقييم محدد وشامل، فإن الانطباع العام يشير، كما ورد أعلاه، إلى وجود إمكانية كبيرة لتحسين هذا التفاعل وتعزيزه. وخارج المجلس نفسه، تطرح مسألة الاستعانة على مستوى الحكومات الوطنية والجهات الفاعلة الأخرى بأعمال اللجنة المتعلقة بالمواضيع ذات الأولوية المنبثقة عن نتائج مؤتمر القمة. فالتقارير الصادرة عن اللجنة كانت عموماً معروفة للإدارات الوطنية المسؤولة عن القضايا والقطاعات الاجتماعية، إنما الدلائل التي تشير إلى بلوغها كبار صانعي القرار وموظفي الخدمة المدنية المعنيين بالشؤون الاقتصادية والمالية ضئيلة إن لم تكن معدومة. على أن ما يقال أيضاً إنّ المنظمات غير الحكومية والجمعيات والحركات التي لها جدول أعمال اجتماعي تستند، لكي تضيف الشرعية على إجراءاتها، إلى البيانات الرسمية المعيارية التي تصدر عن الأمم المتحدة. والواقع أن التقارير الصادرة عن لجنة التنمية الاجتماعية منذ انعقاد مؤتمر القمة، قد استعملت على الأرجح في هذا الغرض. ويبدو كذلك أن شتى الجهات الفاعلة في القطاعين العام والخاص، التي تحدد من خلال أفكارها وقراراتها شكل الظروف الاجتماعية في أرجاء العالم، قد أخذت في اعتبارها الأعمال التي تضطلع بها اللجنة في إطار متابعة مؤتمر القمة العالمي، وإنما بدرجات شديدة التفاوت.

١٣ - وفيما عدا العيوب التي تشوب عمل الآلية الحكومية الدولية في المجالين الاقتصادي والاجتماعي، يظهر هذا الوضع الأهمية النسبية للتنمية الاجتماعية حالياً في الفكر السياسي والممارسة السياسية. وثمة فيما يبدو اتفاق في المحافل الوطنية والدولية على ضرورة أن يكون الناس ومشاكلهم واحتياجاتهم وتطلعاتهم في صلب السياسات العامة واستراتيجيات التنمية. وجوهر التنمية الاجتماعية هذا موضوع يتكرر في نص كوبنهاغن، ومن بين ما يتمثل فيه هذا الجوهر الهدف المتمثل في خلق ”مجتمع يسع الجميع“. ففي القرار ٢/٢٤ الصادر عن الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية الرابعة والعشرين في عام ٢٠٠٠، جاء ما يلي: ”يتمثل أحد أهم التطورات الحاصلة منذ انعقاد مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية في آذار/مارس ١٩٩٥ (...) في الأولوية المتزايدة التي باتت تحظى بها التنمية الاجتماعية في سياق أهداف السياسات الوطنية والدولية“ و ”قد أبرزت القمة أيضاً تسليم الدول بأهمية أن يحتل الناس

مركز الصدارة في جهود التنمية“ (المرفق، الفرع ثانياً، الفقرة ١). وفي عام ٢٠٠٤، ومع الاستعاضة ربما عن عبارة ”الأولوية“ بعبارة ”وضوح الرؤية“، يمكن أن يلقي هذا الحكم التأييد نفسه عموماً. ومع ذلك، يبقى اعتماد نهج محوره الناس في الشؤون الوطنية والدولية العامة مفهوماً بعيداً كل البعد عن الواقع. فالتقدم باتجاه تحقيق الأهداف الرئيسية التي تمخض عنها مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، أي الحد من الفقر والقضاء على الفقر المدقع وتحقيق العمالة الكاملة والتكامل في مجتمعات مستقرة وآمنة وعادلة، متفاوت في أحسن الأحوال. فتحقيق التنمية المستدامة أو السير باتجاه مجتمعات عادلة تتوافر فيها المساواة في الحقوق والفرص ما زال يشهد هوة بين النوايا والأفعال، وبين الأهداف المعلنة والتوجه الفعلي للسياسات الوطنية والدولية.

١٤ - ومن بين الأسباب العديدة لهذه الهوة، تظهر من تحليل للأعمال التي تضطلع بها اللجنة في إطار متابعة مؤتمر القمة العالمي ثلاث قضايا رئيسية، وهي: الجوانب الاجتماعية للعملة، سياسات الاقتصاد الكلي وأهداف التنمية الاجتماعية؛ ثم قدرة الحكومات الوطنية على الاضطلاع بالسياسات الاجتماعية.

ألف - الجوانب الاجتماعية للعملة

١٥ - في إعلان كوبنهاغن الصادر عن مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، تم التطرق إلى العملة في فقرة شاملة واحدة ذكرت أن نشوء ”فرص جديدة للنمو الاقتصادي المستدام والتنمية“ و ”تفاعل المثل والقيم الثقافية والأمان“ هما من الآمال التي جاءت متوازنة مع الملاحظة التي أفادت بأنه ”في الوقت ذاته، صاحب عمليات التغير والتكيف السريعين ازدياد حدة الفقر والبطالة والتفكك الاجتماعي“، مع الإشارة إلى أنه ”تعولت أيضاً الأخطار التي تهدد رفاه البشر، مثل الأخطار البيئية“^(١). وتلت ذلك ملاحظة أنه ”تحدث التحولات الشاملة التي تقع في الاقتصاد العالمي تغييراً عميقاً في معالم التنمية الاجتماعية في جميع البلدان“، واستنتج أن ”التحدي القائم يتمثل في كيفية التحكم في هذه العمليات والتهديدات بطريقة تزيد من فوائدها وتخفف من آثارها السلبية على الناس“. وبعد انقضاء خمس سنوات، حملت الدورة الاستثنائية للجمعية العامة المكرسة لاستعراض الالتزامات المعقودة في كوبنهاغن عنوان ”مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية وما بعده: تحقيق التنمية الاجتماعية للجميع في ظل عالم يتحول إلى العملة“. وفي مرفق قرارها د١ - ٢/٢٤ الصادر ترد فقرات عديدة تتناول الجوانب الاقتصادية والمالية من العملة وفي الفقرة ٤ من الجزء أولاً تخلص الجمعية إلى استنتاج مماثل لذلك الذي توصل إليه مؤتمر القمة، ومفاده أنه ”يجب أن نتصرف الآن من أجل التغلب على تلك العقبات [التهميش عن جانب الاقتصاد العالمي] التي

تؤثر على الشعوب والبلدان، ومن أجل بلوغ الإمكانيات الكاملة للفرص الحالية لتحقيق خبر الجميع“.

١٦ - وفي الاستنتاجات المتعاقبة التي اتفق عليها أعضاء لجنة التنمية الاجتماعية بشأن المواضيع ذات الأولوية الخاصة باللجنة، لم تتجاوز اللجنة مجرد الإعلان بصورة عامة أن ”العولمة تتيح فرصاً وتمثل تحديات في الوقت ذاته“. وفي عام ٢٠٠٣، ولدى فحص موضوع ”التعاون الوطني والدولي من أجل التنمية الاجتماعية“، أضافت اللجنة أن ”من الجدير إيلاء مزيد من الاهتمام للأثر الاجتماعي وللبعد الذي تكتسبه العولمة“^(٢). وكان ذلك سبباً غير مباشر إلى التسليم بمبادرة منظمة العمل الدولية إلى إطلاق لجنة عالمية معنية بالبعد الاجتماعي للعولمة. وفي عام ٢٠٠٤، لم تتطرق الاستنتاجات المتفق عليها بشأن تحسين فعالية القطاع العام إلى مسألة العولمة وآثارها. وهكذا، فإن مساهمة لجنة التنمية الاجتماعية في تحسين فهم التنمية الاجتماعية وإدارتها في سياق العولمة لم تُعلن بما فيه الكفاية. ومن زاوية هذه الميزة على الأقل، لم يتم متابعة المسائل التي أثّرت في إعلان كوبنهاغن بالقدر الذي كان متوقعا. ولا يجدر بالظواهر الجدلية المتنامية المتعلقة بالعولمة وتعاضل الهواجس الأمنية على الساحة الدولية أن تصرف اهتمام المنظمات الحكومية الدولية عن الآثار الاجتماعية والثقافية للعولمة وأثرها في التنمية، وهذا ما ينبغي أن يظهر بوضوح في عمل الهيئة الفنية التابعة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والمسؤولة عن التنمية الاجتماعية. ويوفّر تقرير اللجنة العالمية لمنظمة العمل الدولية المعنون ”عولمة منصفة وإيجاد فرص للجميع“ فرصاً هامة لتجديد النقاش على نحو جوهري بشأن هذه المسائل.

باء - سياسات الاقتصاد الكلي والأهداف الاجتماعية على الصعيدين الوطني والدولي

١٧ - شدد مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية على ضرورة ”تهيئة بيئة اقتصادية تمكّن من زيادة عدالة وصول الجميع إلى الدخل والموارد والخدمات الاجتماعية“ (إعلان كوبنهاغن، الالتزام الأول، الفقرة الفرعية ب). وينطوي الالتزام الأول أيضاً على تشجيع ”الأسواق الدينامية والمفتوحة والحرّة“، والإقرار بأن تدخل القطاع العام ضروري ”لمنع انهيارها أو النهوض بها من عثرتها، وتعزيز الاستقرار والاستثمار الطويل الأجل، وكفالة التنافس التزيه والسلوك القويم، وانسجام التنمية الاقتصادية والاجتماعية“ (المرجع نفسه، الفقرة الفرعية هـ). وهو ينطوي كذلك على ”التعاون في صوغ وتنفيذ سياسات الاقتصاد الكلي، وتحرير التجارة، [و] تعبئة و/أو إتاحة موارد مالية جديدة وإضافية“ لإيجاد ”بيئة اقتصادية داعمة“ المرجع نفسه، الفقرة الفرعية (ي). ومع ذلك، يرد هذا الالتزام بصورة مسهبة في الفصل الأول من برنامج العمل، المعنون ”إيجاد بيئة مؤاتية لتحقيق التنمية

الاجتماعية“ حيث يوصى، على نحو خاص، باعتماد ”سياسات اقتصاد كلي سليمة ومستقرة“ في سبيل ”النمو الاقتصادي المضطرب“ و ”التنمية المستدامة والمنصفة، بما يعمل على توفير فرص العمل ويستهدف القضاء على الفقر والحد من أوجه التفاوت والحرمان الاجتماعي والاقتصادي“ (برنامج العمل، الفصل الأول، الفقرة ٩ (ب)).

١٨ - وفي ضوء زيادة تشديد الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية الرابعة والعشرين على ضرورة حشد موارد إضافية ووضع أنظمة مالية تتسم بالكفاءة والإنصاف وإنشاء نظام مالي دولي ينعم بالاستقرار ووضعها توصيات أكثر دقة بهذا الشأن، أقرت الدورة أيضا بأن التنمية الاجتماعية تستلزم وجود بيئة اقتصادية مؤاتية. وقد كرست جزءا كاملا من قرارها لحشد الموارد من أجل التنمية الاقتصادية وأوصت بإنشاء ”نظم لضمان التقييم المسبق والرصد المتواصل للأثر الاجتماعي للسياسات الاقتصادية على كل من الصعيدين الدولي والوطني، مع التركيز بصفة خاصة على وضع سياسات للاقتصاد الكلي“ (...). (القرار د١ - ٢٤/٢، المرفق، الجزء ثالثا، الالتزام ١، الفقرة ٨).

١٩ - ومع أن لجنة التنمية الاجتماعية لم تضع الالتزام الأول يوما في صدارة أولوياتها - وجدير بالذكر أن هذا الالتزام بالغ الشمول بحيث ينص لا على إيجاد بيئة اقتصادية للتنمية الاجتماعية فحسب بل وعلى تهيئة مناخ قانوني وسياسي وثقافي لها، إلا أنها أصرت منذ بداية عملها على متابعة مؤتمر القمة في ما يتعلق بالدور الحاسم الذي تؤديه السياسات الاقتصادية الملائمة. وقد صرح ذلك على وجه الخصوص في عام ١٩٩٦ حين اعتمدت اللجنة قرارها ١/١٩٩٦ بشأن ”الاستراتيجيات والإجراءات المتعلقة بالقضاء على الفقر“^(٣)، وفي عام ١٩٩٧ عندما خرجت باستنتاجات عريضة متفق عليها بشأن العمالة المنتجة وأسباب الرزق المستدامة^(٤). ويمكن في هذا السياق، على سبيل المثال، ملاحظة الإشارة إلى أن ضرورة قيام البلدان بـ :

”تطبيق مزيج متوازن وفعال من سياسات الاقتصاد الكلي في الأجل المتوسط سواء لكفالة استقرار الأسعار أو خفض أسعار الفائدة وفضلا عن تحقيق نمو مستدام واستثمار وعمالة منتجين. ويستدعي هذا في بعض البلدان توحيد عمليات الميزانية لإفساح المجال أمام الاستثمار المنتج تمشيا مع ازدياد الطلب. وتجدر الإشارة في هذا السياق إلا أنه ليس ثمة تضارب متأصل بين سياسات الاقتصاد الكلي السليمة وسياسات الميزانية من ناحية، والنمو القوي المستدام في مجال الإنتاج والعمالة، من ناحية أخرى“^(٥).

ومع ذلك، فقد أثارت اللجنة في الاستنتاجات العريضة المماثلة التي خرجت بها في عام ٢٠٠٢ بشأن تكامل السياسات الاجتماعية والاقتصادية نقاطا عدة تتعلق بضرورة توسيع نطاق سياسات الاقتصاد الكلي وتحسين فهم من "العلاقات السببية" التي تجمع بين هذه السياسات والأثر الاجتماعي المترتب عليها^(٦). وفي هذه المناسبة، أعادت اللجنة أيضا تأكيدها على ضرورة وضع أنظمة مالية تتسم بالكفاءة والإنصاف. وجدير أيضا بالذكر أن الجمعية العامة، في قرارها ١٣٠/٥٨، تشدد على أهمية تكامل السياسات الاقتصادية والاجتماعية تحقيقا لتنمية الموارد البشرية وتعزيزا لعمليات التنمية، وتدعو المجلس الاقتصادي والاجتماعي إلى القيام، على أرفع مستوى ممكن، بتقييم مدى فعالية ذلك التكامل وتقديم توصيات بهذا الشأن إلى الجمعية العامة. بيد أن اللجنة اكتفت في عامي ٢٠٠٣ و ٢٠٠٤، بالتلميح إلى الدور الحيوي الذي تؤديه السياسات الاقتصادية الهادفة إلى تحقيق الأهداف الاجتماعية.

٢٠ - ورغم ما تقدم، لا تزال صياغة سياسات الاقتصاد الكلي، بما فيها تلك التي أوصت بها المؤسسات المالية الدولية، قاصرة عن إدماج أهداف اجتماعية من قبيل تأمين العمل للجميع أو وصول الجميع إلى الخدمات الاجتماعية الأساسية. وتبدو الآراء الحالية في ما يتعلق بما هو "صحيح" في السياسات الاقتصادية والمالية وما هو "صحيح" في الإصلاحات الهيكلية أكثر مرونة مما كانت عليه تلك الآراء نفسها قبل بضعة أعوام، كما أن الملاحظة التي شددت عليها الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية الرابعة والعشرين فيما يتعلق بأن الإنفاق على البرامج الاجتماعية ينطوي على عائد إنتاجي بالنسبة للاقتصاد والمجتمع، ما برحت تحظى بقبول متزايد في الأوساط الوطنية والدولية لصنع القرار. بيد أنه لا تزال ثمة صعوبات جوهرية وسياسية حمة تعوق كفاءة وتجانس السياسات الاقتصادية والوطنية والدولية وتوصلها إلى تحقيق ظروف معيشية أفضل للجميع. وهي أيضا مسألة تكمن في صلب تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية، وأهمها الحد من الفقر.

جيم - قدرة الحكومات على الاضطلاع بسياسات اجتماعية

٢١ - في النصوص الحكومية الدولية الصادرة عن الأمم المتحدة، عادة ما يجري التعامل مع المسائل الاجتماعية والسياسات الاجتماعية على أنها شأن تقع مسؤوليته على عاتق البلدان. وعادة ما يسبق نداءات تقديم التعاون الدولي والمساعدة الدولية للبلدان المحتاجة إعلان صريح بأن تنظيم مجتمع ما والتصدي للمشاكل الاجتماعية فيه شأنان مرتبطان بسيادة البلد نفسه بل متحذران سياسيا وثقافيا. وليس أدل على ذلك مما ورد في صياغة إعلان القمة من "إقرار بأن التنمية الاجتماعية وإن كانت مسؤولية وطنية فإنها لا يمكن تحقيقها بنجاح إلا

بالالتزام الجماعي والجهود الجماعية للمجتمع الدولي“ (إعلان كوبنهاغن، الفقرة ٢٦ ج)) وأنه ”على أساس سعيينا المشترك إلى تحقيق التنمية الاجتماعية ... وفي إطار الاحترام التام للسيادة الوطنية ... والتنوع الديني والثقافي ... نعلن بدء حملة عالمية لتحقيق التنمية والتقدم“ (المصدر نفسه، الفقرة ٢٩). علاوة على ذلك، يجب أن يشارك عدد من الجهات الفاعلة في عملية التنمية الاجتماعية داخل البلدان، بدءاً بالأفراد بوصفهم مواطنين، ولكن على السلطات العامة أن تؤدي دوراً رائداً في ذلك:

”ونعترف بأن مسؤولية بلوغ هذه الغايات [الاجتماعية] تقع على الدول بالدرجة الأولى، كما نعترف بأن الدول لا تستطيع وحدها أن تحقق تلك الغايات، إذ يلزم أن يساهم ... جميع المنظمات الإقليمية والسلطات المحلية وجميع فعاليات المجتمع المدني إسهاماً إيجابياً بنصيب من الجهود والموارد ...“ (المصدر نفسه، الفقرة ٢٧).

وقد أضافت الجمعية العامة، إلى هذه المبادئ، في دورتها الاستثنائية الرابعة والعشرين، بعد أن طلبت اتخاذ مزيد من الإجراءات لتنفيذ التزام كوبنهاغن، ما يلي: ”اتضح أيضاً ... أنه لا يوجد سبيل واحد لتحقيق التنمية الاجتماعية وأن الجميع لديهم خبرات ومعارف ومعلومات جديدة بالتبادل“ (القرار د ١ - ٢٤/٢، المرفق، الجزء ثانياً، الفقرة ٣). وقد دأبت لجنة التنمية الاجتماعية على تأييد وجهات النظر هذه، بل وتوسيعها لتشمل عملية التنمية برمتها: ”فلكل بلد مسؤولية في المقام الأول عن تنميته الاقتصادية والاجتماعية ولا يمكن إلا التأكيد على دور السياسات الوطنية والاستراتيجيات الإنمائية“^(٧).

٢٢ - بيد أنه في الوقت الذي يشهد إعادة تأكيد المسؤولية الأساسية التي تحمّلها البلدان والدول عن التنمية الاجتماعية، يسود شعور بأن الممارسة الفعلية لهذه المسؤولية تتسم بدرجة متزايدة من الصعوبة وذلك لسببين على الأقل: أولاً، ثمة مسائل تتعلق بالتطوير المؤسسي وبالقدرة الإدارية على تصميم وتنفيذ ورصد سياسات وبرامج اجتماعية مضي على بقائها على جداول الأعمال الدولية عهد طويل وتشكل جزءاً من مشاريع التعاون الدولي والمساعدة الفنية. وخلال العقد المنصرم، ارتبطت هذه المسائل ارتباطاً وثيقاً بأسلوب الحكم والممارسة الديمقراطية وتجنب الفساد، مع التركيز على إيجاد بيئة تفضي إلى التفاعل الحر بين قوى السوق. ثانياً، يظهر أن استقلالية البلدان حيال صنع القرارات، ولا سيما السلطات العامة فيها، آخذة تدريجياً في التلاشي بقدر تحولها جزءاً من اقتصاد عالمي يتسم بالعمولة والتكافل. وعلى نحو ما ذكرته الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية الرابعة والعشرين، فـ ”إن

دل هذا على شيء، فإن قوى العولمة هذه تمضي بخطوات متسارعة وتؤدي عادة إلى إرهاب قدرة الحكومات والمجتمع الدولي على إدارتها بما يحقق صالح الجميع“. كما ... أن هذه البيئات الوطنية باتت تتعرض بصورة متزايدة لمؤثرات وقوى عالمية خارج نطاق سيطرةفرادى الحكومات“، و ... ”أن السنوات التي انقضت منذ عقد مؤتمر القمة قد اتسمت أيضا بازدياد المعوقات لقدرة العمل العام. وفي بعض البلدان، أدت المعوقات المتزايدة، بما في ذلك المعوقات المالية والسياسية القائمة بين الحكومات، إلى تقليل البرامج والأنشطة التي تضطلع بها الدولة“ (انظر القرار د - ٢٤/٢، الجزء ثانيا، الفقرات ٢ و ٣ و ٤٢).

رابعاً - استنتاج وتوصية

٢٣ - التنمية الاجتماعية، كما يراها مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، تستلزم بذل جهود منتظمة على جميع مستويات صنع القرار لجعل البشر هم جوهر الاستراتيجيات العامة والإجراءات العامة. فالبشر وتحسين ظروف معيشتهم بحيث يعيشون في جو من الكرامة والحرية هم الهدف النهائي للسياسات العامة. علاوة على ذلك، تحدد درجة مشاركة الناس إلى حد كبير شرعية السياسات العامة ونوعيتها. ولا تزال هناك حاجة إلى بلوغ هذا النهج المتمحور حول البشر إزاء التقدم الاجتماعي والتنمية. ومشاكل المجتمع العويصة، من قبيل الفقر المدقع، والتي كثيرا ما يواكبها انعدام الأمن، تحظى بمزيد من الاهتمام على نحو ما تدل عليه شفافية الغايات الإنمائية للألفية. بيد أن سبل التنمية الملموسة والفعالة ما زالت بعيدة المنال. ومن شأن قائمة شاملة بهذه السبل أن تضم المسألة المزمنة المتعلقة بالموارد وأن تكون طويلة ومتنوعة، وذلك لتفاوت الظروف القطرية واخلية تفاوتاً هائلاً. بيد أن المسائل الثلاث المختارة أعلاه من أعمال لجنة التنمية الاجتماعية بشأن متابعة مؤتمر القمة يظهر أنها تتصل عموماً ببلدان ذات مستويات تنمية مختلفة وهي تم خصوصاً البلدان التي تكافح من أجل تحديد موقعها ودورها في ظل اقتصاد عالمي يتسم بالعولمة والتكافل. والجوانب الاجتماعية للعولمة، وانسجام سياسات الاقتصاد الكلي مع أهداف التنمية الاجتماعية ومساهمتها فيها، وقدرة حكومات البلدان على تحديد وتنفيذ سياسات اجتماعية خاصة بها هي مشاكل متصلة تكمن في صلب السعي نحو تحقيق الإنصاف والحد من الفقر وعدم المساواة. وثمة شواغل تتسم بأهمية محورية بالنسبة لإدماج السياسات الاجتماعية والاقتصادية وتشكل جزءاً من السعي الجاري نحو تماسك السياسات في مختلف المؤسسات وعمليات اتخاذ القرار الوطني والدولي. ويبدو أن هذه المسائل الثلاث جديرة باهتمام خاص في سياق الاستعراضات والفعاليات المختلفة التي ستجري داخل الأمم المتحدة خلال عام ٢٠٠٥.

٢٤ - وقد ترغب الجمعية العامة في أن توصي، في سياق الاستعراضات والفعاليات التي ستجري في عام ٢٠٠٥ داخل الأمم المتحدة، ولا سيما الاستعراض الذي يجري مرة كل ١٠ سنوات لنتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية واستعراض الدورة الاستثنائية الرابعة والعشرين للجمعية العامة، في إيلاء عناية خاصة لمبدأ وضع نهج يتمحور حول البشر وتنفيذه في إطار السياسات والاستراتيجيات الإنمائية العامة. ومثل هذا النهج يشكل شرطاً للتقدم نحو بلوغ الأهداف التي اعتمدها المجتمع الدولي، ولا سيما الأهداف الإنمائية للألفية. وهو يستلزم، بوجه خاص، تحسين فهم وإدارة الجوانب الاجتماعية للعولمة، وتوجيه سياسات الاقتصاد الكلي الوطنية والدولية باتجاه تحقيق الأهداف الاجتماعية، وزيادة قدرة حكومات البلدان على متابعة سياساتها الاجتماعية.

الحواشي

- (١) تقرير مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، كوبنهاغن، ٦-١٢ آذار/مارس ١٩٩٥ (منشور الأمم المتحدة، رقم المبيع E.96.IV.8)، الفصل الأول، القرار ١، المرفق الأول، الفقرة ١٤.
- (٢) الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ٢٠٠٣، الملحق رقم ٦ (E/2003/26)، الفصل الأول بء، مشروع القرار الخامس، الفقرة ٢.
- (٣) انظر المصدر نفسه، ١٩٩٦، الملحق رقم ٩ (E/1996/29)، الفصل الأول، الجزء جيم.
- (٤) انظر المصدر نفسه، ١٩٩٧، الملحق رقم ٦ (E/1997/26)، الفصل الأول، الجزء دال، القرار ٢/٣٥.
- (٥) المصدر نفسه، "الاستنتاجات المتفق عليها بشأن العمالة المنتجة وأسباب الرزق المستدامة"، الجزء الخامس، الفقرة ٢٢ (أ).
- (٦) انظر الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ٢٠٠٢، الملحق رقم ٦ (E/2002/26)، الفصل الأول دال، القرار ١/٤٠، المرفق.
- (٧) المصدر نفسه، ٢٠٠٣، الملحق رقم ٦ (E/2003/26)، الفصل الأول بء، مشروع القرار الخامس، الفقرة ٧.

المرفق

المواضيع ذات الأولوية التي نظرت فيها لجنة التنمية الاجتماعية: ١٩٩٦-٢٠٠٦

:١٩٩٦

الموضوع الفني: الاستراتيجيات والإجراءات المتعلقة بالقضاء على الفقر

- (أ) وضع استراتيجيات متكاملة؛
- (ب) تلبية الاحتياجات الإنسانية الأساسية للجميع؛
- (ج) تشجيع الاعتماد على النفس والمبادرات المجتمعية.

:١٩٩٧

متابعة مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية

الموضوع ذو الأولوية: العمالة المنتجة وأسباب الرزق المستدامة

- (أ) محورية العمالة في صنع السياسات، بما في ذلك الاعتراف الأوسع بالعمل والاستخدام؛
- (ب) تحسين سبل الوصول إلى الموارد الإنتاجية والهياكل الأساسية؛
- (ج) تعزيز نوعية العمل والاستخدام.

:١٩٩٨

متابعة مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية

الموضوع ذو الأولوية: تعزيز التكامل الاجتماعي وكفالة مشاركة الجميع، بمن فيهم الفئات والأشخاص من المحرومين والمستضعفين

- (أ) تعزيز التكامل الاجتماعي عن طريق تجاوب الحكومات، والمشاركة الكاملة في شؤون المجتمع، وعدم التمييز، والتسامح، والمساواة والعدالة الاجتماعية؛
- (ب) تعزيز الحماية الاجتماعية، والحد من حالة الاستضعاف لدى الفئات ذات الاحتياجات المحددة وتعزيز فرص توظيفهم؛

(ج) العنف والجريمة ومشكلة تعاطي المخدرات والمواد غير المشروعة باعتبارها عوامل التفكك الاجتماعي.

:١٩٩٩

متابعة مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية

الموضوع ذو الأولوية ١: توفير الخدمات الاجتماعية للجميع

الموضوع ذو الأولوية ٢: بدء الاستعراض الشامل لتنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية

:٢٠٠٠

متابعة مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية

الموضوع ذو الأولوية: مساهمة اللجنة في الاستعراض الشامل لتنفيذ نتائج مؤتمر القمة.

:٢٠٠١

متابعة مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية

الموضوع ذو الأولوية: تعزيز الحماية الاجتماعية والحد من الاستضعاف في عالم يتحول إلى العولمة

الموضوع الفرعي: دور التطوع في تعزيز التنمية الاجتماعية.

:٢٠٠٢

متابعة مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية والدورة الاستثنائية الرابعة والعشرين للجمعية العامة

الموضوع ذو الأولوية: تكامل السياسات الاجتماعية والاقتصادية

(أ) الجوانب الاجتماعية من سياسات الاقتصاد الكلي؛

(ب) التقييم الاجتماعي كأداة للسياسة العامة؛

(ج) أوجه الإنفاق في القطاع الاجتماعي كعامل إنتاجي.

:٢٠٠٣

متابعة مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية والدورة الاستثنائية الرابعة والعشرين للجمعية العامة

الموضوع ذو الأولوية: التعاون الوطني والدولي من أجل التنمية الاجتماعية

(أ) تقاسم الخبرات والممارسات في مجال التنمية الاجتماعية؛

(ب) إقامة الشراكات من أجل التنمية الاجتماعية؛

(ج) المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص؛

(د) أثر استراتيجيات العمالة على التنمية الاجتماعية؛

(هـ) سياسات وأدوار المؤسسات المالية الدولية وتأثيرها على الاستراتيجيات الوطنية للتنمية الاجتماعية.

:٢٠٠٤

متابعة مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية والدورة الاستثنائية الرابعة والعشرين للجمعية العامة

الموضوع ذو الأولوية: تحسين فعالية القطاع العام

:٢٠٠٥

متابعة مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية والدورة الاستثنائية الرابعة والعشرين للجمعية العامة

الموضوع ذو الأولوية: استعراض مواصلة تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي ونتائج الدورة الاستثنائية الرابعة والعشرين للجمعية العامة

:٢٠٠٦

متابعة مؤتمر القمة العالمية للتنمية الاجتماعية والدورة الاستثنائية الرابعة والعشرين للجمعية العامة

الموضوع ذو الأولوية: استعراض عقد الأمم المتحدة الأول للقضاء على الفقر (٢٠٠٦-١٩٩٧)